



قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة ولائحة التنظيم
وقانون حماية المال العام وتجهيز المحاكم

اختصاصات رقابية متكاملة لصون المال العام ودعم كفاءة الأداء

حددها قانون الرقابة المالية والإدارية
للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم
2011/111

الرقابة على الأعمال المالية والإدارية



- ممارسة الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة الإدارية ورقابة الأداء على الجهات المشمولة برقابة الجهاز
- تقييم الأداء والتحقق من سلامة الإجراءات وكفاءتها
- فحص الاستثمارات والحسابات والتصرفات المالية ذات الصلة بالمال العام

مراجعة العقود



- مراجعة مشروعات العقود والاتفاقيات ذات الأثر المالي
- مراجعة تقييم الأصول في الحالات المرتبطة بالتخصيص
- التحقق من التزام الجهات المشغلة للمرافق العامة بالعقود والاتفاقيات المبرمة معها

تقييم الأنظمة والإجراءات ومعالجتها



- التحقق من كفاءة الأنظمة المالية والإدارية وفعاليتها
- رصد أوجه القصور واقتراح الإجراءات المناسبة لمعالجتها
- فحص المخالفات المالية والإدارية ومتابعة ما يتخذ بشأنها

متابعة التنفيذ والالتزام



- متابعة مدى التزام الجهات المشمولة بالرقابة بتنفيذ الأوامر والتوجيهات
- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات ذات الصلة باختصاصات الجهاز

رقابة مؤسسية تُسهم في
حماية المال العام ورفع كفاءة الأداء
وتعزيز سلامة التصرفات المالية والإدارية



NATIONAL INTEGRITY

StateAudit_Oman

#نزاهة_وطن
#national_integrity